

محمد مزيان\*

## المغرب والجزائر: الجوار الصعب

” تحاول هذه الدراسة تتبّع صعوبة تطبيع العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، بناءً على خلفية قضية الحدود البرية المغلقة بين البلدين منذ عام ١٩٩٤، على إثر حوادث فندق أطلس أسني بمراكش، في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، تسببت بها جماعات إرهابية. وبما أنّ التحريات أثبتت أنّ هذه الجماعات من أصول جزائرية، فقد أصدرت السلطات المغربية قراراً يقضي بفرض التأشيرة على الجزائريين. وردّت الجزائر بإغلاق الحدود البرية بين البلدين. تناقش هذه الورقة إشكالات العلاقات المغربية الجزائرية مركزة على ملف حادثة مراكش وقضية الصحراء وتأثير هذين الملفين في العلاقة الثنائية بين البلدين الجارين، ولا سيما أنّ أجواء التوتر والمنافسة الإقليمية قد استمرت مخيّمَةً بظلالها على العلاقات المغربية الجزائرية، بسبب تشبُّث الطرفين بمواقفهما بخصوص قضية الصحراء؛ نظرًا إلى تعقّد المشكّلة وعلاقتها بالوضع الداخلي في كلا البلدين. فقضية الصحراء في المغرب من أولى الأولويات، وفي الجزائر مازال هذا الملف يدخل في نطاق المؤسسة العسكرية وضمن مجالها المحفوظ.

”

\* باحث مغربي، متخصص بالتاريخ المعاصر، حاصل على الدكتوراه في التاريخ.

على المنطقة، وحالت دون تفعيل اتحاد المغرب العربي. من أجل ذلك تُمثّل الحدود في الظاهرة المغاربية، مادياً ومعنوياً، مشكلةً ومفارقةً بالغة التعقيد والتناقض.

وترجع جذور التوتر بين البلدين، إلى ما قبل الاستقلال. فكما هو معلوم كانت الصحراء مستعمرةً إسبانيةً، وكان المغرب، والجزائر، وموريتانيا، من المستعمرات الفرنسية. فتعدّد المستعمر يقتضي تعدّد خيارات الاستقلال وأنماط سياقاتها. فكيف يمكن تفسير تقلّب النزاع الحدودي؟ وما موقف البلدين منه؟ وكيف يمكن إنهاء هذا التوتر بينهما؟

ستؤطر هذه الأسئلة وغيرها هذا العمل. وبما أنّ النزاع بين البلدين مستمر وأمرّ راهن؛ من جرّاء الحوادث المتراكمة، فإنّ تفكيك بنية العلاقة الثنائية وعوائقها وتحديات تطورها هو غرضنا من هذا العمل.

## مسألة الحدود بين المغرب والجزائر

طُرحت مشكلة تحديد الحدود بعد استقلال المغرب عام ١٩٥٦؛ إذ كوّنت لجنة مشتركة فرنسية - مغربية من أجل تعيين الحدود بصفة نهائية. إلا أنّ الجانب المغربي انسحب منها عام ١٩٥٨، وكانت حكومة الرباط قد اعترفت بالحكومة الموقّعة للثورة الجزائرية سلطةً شرعيةً وحيدةً لها صلاحية التباحث مع المغرب بشأن قضية الحدود بين البلدين<sup>(١)</sup>. وبدأ الملك محمد الخامس إعلان مطالبته باستعادة صحراء البلاد المغربية، وكان يقصد بذلك ضمّ أجزاء من الجنوب الغربي للإقليم الجزائري، إضافةً إلى موريتانيا. وقدمت الحكومة المغربية احتجاجين شديدي اللهجة إلى الحكومة الفرنسية؛ أولهما بسبب موافقتها على منح امتيازات التنقيب في منطقة تندوف لشركة تعدين فرنسية، وثانيهما بسبب التجارب النووية التي تقوم بها فرنسا في واحة ريحان بالصحراء المغربية الجزائرية<sup>(٢)</sup>.

وأبرم المغرب، في إطار سعيه لتعديل حدوده الموروثة عن الاستعمار، بروتوكول اتفاقٍ في ٦ تموز/ يوليو ١٩٦١ مع الحكومة الموقّعة للثورة

١ بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤)، ص ٢٤٧.

٢ بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٧٧)، ص ١٣٦.

جذور التوتر بين المغرب والجزائر ليست وليدة المرحلة الراهنة، بل ترجع إلى العهد الاستعماري، إضافةً إلى وجود ملف قضية الصحراء المعقدة، وما عرفته هذه القضية من تداعيات داخل أروقة منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن. ساهم الوضع القائم بين البلدين في تعطيل اتحاد المغرب العربي، لكنّ هذا لا يعني أنّ المغرب تراجع عن التفاعل مع الدول الأفريقية، فهو مازال سائرًا في إطار إستراتيجية كبرى له تسعى لإقامة توازن جيوسياسي في منطقة المغرب العربي، وتعويض اللاتوازن في الاتجاه نحو دول أفريقيا جنوب الصحراء في الوقت نفسه؛ من خلال سعي الملك محمد السادس في اتجاه تحالف يعتمد على الذات، وعلى الأطراف الأخرى في مجموعة العالم الثالث الذي تجمعه به روابط عديدة.

”

تحتل العلاقات المغربية الجزائرية مرتبةً متقدمةً بين العلاقات العربية البيئية المتوترة؛ لاكتسابها طابعًا عنيقًا وحادًا، ولارتباطها بأطراف متعدّدة ومختلفة سياسيًا واقتصاديًا

“

## تأثير إشكالي

تحتل العلاقات المغربية الجزائرية مرتبةً متقدمةً بين العلاقات العربية البيئية المتوترة؛ لاكتسابها طابعًا عنيقًا وحادًا، ولارتباطها بأطراف متعدّدة ومختلفة سياسيًا واقتصاديًا. وقد ساهمت في تعقيد العلاقة الثنائية بين البلدين قضية الحدود البرية بين الطرفين، علاوةً على ملف الصحراء. فتعدّد المتدخلين، وتشابك المصالح، والتصادم بين الدول الفاعلة في المنطقة بعد مرحلة الاستقلال، زاد الوضعية تعقيدًا. ومن ثمة يظلّ الوضع العامّ للعلاقات المغربية الجزائرية حبيس التناقض الحادّ بين البلدين إزاء قضية الصحراء؛ بسبب عدّة عوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية، فضلًا عن العوامل الدولية التي تشكّلت طوال الفترات السابقة.

تعدّد الحدود المغربية الجزائرية موضوعًا ذا إشكال جغرافي وسياسي. فهي محطّ أنظار العالم؛ لأنها ارتبطت بالقرارات الدولية، وبسياسة المد والجزر التي عرفتها العلاقات المغربية الجزائرية من جهة، وبتفاعلات قضية الاستعمار من جهة أخرى. وبذلك كانت قضية الحدود وطبيعة تشكيلها من أشدّ المشكلات السياسية والقانونية التي خيّمَت بظلالها

جميعاً ملف الحدود، ومن المسلم به أنّ الجزائر المستقلة لن تكون وارثة فرنسا في ما يتعلق بالحدود الجزائرية<sup>(٥)</sup>.

لكنّ تصريح بن بلة لم تعقبه أيّ مبادرة توحى بقرب الشروع في تطبيق اتفاق ١٩٦١، بل إنّ الدستور الجزائري عام ١٩٦٣ نصّ على أنّ الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب. وبذلك جرى إفراغ المطالب المغربية من أيّ مشروعية على الرغم من استنادها إلى حجج تاريخية وقانونية متنوعة؛ منها اتفاق ١٩٦١، واتفاقية لالة مغنية، والرسائل المخزنية، وظهائر تعيين الموظفين في المناطق التي هي محلّ النزاع<sup>(٦)</sup>.

لم تعترف الجزائر المستقلة بالاتفاق السالف الذكر، بدعوى إبرامه في أوضاع خاصة متمثلة بأنّ الحكومة الجزائرية المؤقتة التي وقّعتها لم يكن في وسعها الحسم في مصير إقليم لم يكن تحت سلطتها. فهذه الحكومة لم تكن تمارس سوى اختصاصات محدودة، ولم تكن تتخذ إلاّ إجراءات ذات طبيعة وقائية فقط. ثمّ إنّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو السلطة المؤهلة لتصديق الاتفاقيات الدولية، لم يصدّق هذا الاتفاق<sup>(٧)</sup>.

كما كان لاعتماد منظمة الوحدة الأفريقية القاعدة القانونية المتمثلة بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وانضمام الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية لهذا المبدأ، دورٌ في تقوية الموقف الجزائري وإضعاف الموقف المغربي. غير أنّ السبب الحقيقي الذي كان وراء السياسة التي انتهجتها الجزائر في مواجهة المطالب الترابية للمغرب، يرجع أساساً إلى أنّ اتفاقية الاستقلال حولتها امتلاك كلّ الأراضي التي ورثتها عن الفرنسيين، بما فيها الصحراء. ومن ثمة، فإنّ اتفاقية الرباط تعدّ ظرفيةً ومتجاوزةً<sup>(٨)</sup>. وقد جاء هذا السبب مناقضاً تماماً لمقتضيات اتفاقية ١٩٦١ التي تنصّ في هذا الجانب على أنّ الاتفاقيات التي ستنتج عن مفاوضات الجزائر وفرنسا لا يسري مفعولها إلى المغرب؛ بخصوص الحدود المستقبلية بينه وبين الجزائر<sup>(٩)</sup>.

الجزائرية، برئاسة فرحات عباس، بشأن قضية الحدود التي تفاقمت بعد استقلال الجزائر في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٦٢. فقد بدأت تلوح في الأفق أنّذ بوادر أزمة بين المغرب والجزائر. ووقعت تحركات عسكرية حول تندوف بعد اتهام المغرب الجزائر بقمع تظاهرات تطالب بانضمام الإقليم المغربي. وقد أرسل المغرب إلى الجزائر مبعوثين في وقتين متلاحقين من أجل تسوية المشكلة، لكنّ قادة الثورة الجزائرية رفضوا أن يبتؤوا في موضوع الحدود قبل الانتهاء من انتخاب الجمعية الوطنية الجزائرية<sup>(١٠)</sup>.

وعندما اشتد النزاع، على الحدود بين الجزائر والمغرب، نشرت الحكومة المغربية بنود الاتفاق السري عام ١٩٦١ في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، وقد جاء فيه:

"تؤكد حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب، مساندها غير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية، وتعلن عن دعمها بدون تحفظ للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام وحدة التراب الجزائري، وستعارض حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب بكل الوسائل المحاولات الرامية إلى تقسيم أو تفويت التراب الجزائري. وتعترف الحكومة المؤقتة من جانبها، بأنّ المشكل الترابي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروضة تعسفاً بين القطرين، سيجد حلاً له في المفاوضات بين الحكومة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة، ولهذا الغرض، تقرر الحكومتان إنشاء لجنة جزائرية مغربية في أقرب أجل لبدء دراسة المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغربية"<sup>(١١)</sup>.

غير أنّ التطورات السياسية اللاحقة، إضافةً إلى تضافر عدّة عوامل مرتبطة بالأوضاع الداخلية للبلدين، ساهمت في تصعيد خلافاتها التي انصبّت مباشرةً على المناطق الحدودية. فقد طلب بن بلة، بعد بضعة أسابيع من انتخابه، تأجيل مناقشة وضعية الحدود المشتركة مع الدول المجاورة إلى غاية وضع إطار دستوري يجري التعامل من خلاله مع مثل هذه القضايا السيادية، وهو ما رواه الملك الحسن الثاني في كتابه **التحدي** خلال زيارته للجزائر، في آذار/ مارس ١٩٦٣، من خلال القول: "أطلب من جلالته منحي بعض الوقت لإقامة مؤسسات جديدة بالجزائر، وعندما سيتم إقامتها خلال أيلول/ سبتمبر سنفتح

٥ الحسن الثاني، التحدي، ط ٢ (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٣)، ص ١٤١.

6 Maazouzi, *L'Algérie et les étapes successives de l'amputation du territoire marocain* (Casablanca: Dar El Kitab, 1976), p. 144.

7 Mohammed Laamouri, *Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc* ([S. L.]: [S. N.], 1979), p. 124.

٨ عبد الجبار مطعيش، "العلاقات المغربية الجزائرية من ١٨٣٠ إلى اليوم"، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الحقوق - الرباط، ١٩٩٢، ص ١٧٩.

9 Maazouzi, p.100.

٣ محمد علي، "المنازعات الإقليمية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس - الرباط، ١٩٩٢، ص ١١٠.

٤ عبد الحميد الوالي، "القانون الدولي العام"، مطبوع موجه إلى طلبة السنة الأولى من السلك الثاني، كلية الحقوق - الدار البيضاء، السنة الجامعية ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

الذي كان من المقرر أن يُعقد بمدينة مراكش؛ حتى تحوّل دون طرح مشكلة الحدود المغربية الجزائرية. وظهرت في هذا الإطار الاتهامات، والاتهامات المضادة التي كان يوجّهها كل طرف إلى الآخر بخصوص التدخل في الشؤون الداخلية، ومحاولة قلب الأوضاع؛ إذ اتهم المغرب الحكومة الجزائرية بأنها وراء محاولة الانقلاب الفاشلة خلال تموز/ يوليو ١٩٦٣، واتهمت الجزائر المغرب بأنه كان من وراء الاضطرابات التي وقعت في منطقة القبائل الجزائرية<sup>(١٤)</sup>.

وفي أواخر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، توجهت القوات المغربية نحو جنوب تاكونيت وحاسي بيضة اللتين تبعدان عن تندوف نحو ٥٠٠ كيلومتر، ليتحول الأمر إلى مواجهة مباشرة بين القوتين المغربية والجزائرية. وارتكز الخلاف على المنطقة الحدودية على امتداد مئات الكيلومترات من واد كير إلى حمادة درعة، وفي مناطق كولومب بشار أيضاً. وبعد أن حاولت قوات مغربية دخول هذه المناطق في عُقب قيام السلطات الجزائرية بقمع إحدى التظاهرات التي كان سكان تندوف يطالبون من خلالها بالانضمام إلى المغرب، وعندما اشتد التوتر بين الدولتين، التقى وزير الخارجية المغربي ونظيره الجزائري في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، لوضع تسوية للنزاع بين البلدين. وقد أسفرت محادثاتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:

- حقّ مرور الأشخاص المقيمين في المنطقة التي هي محلّ النزاع عبر الحدود.
- تتعهد الدولتان بعدم قيام أيّ من الطرفين بدعاية ضدّ الطرف الآخر، وتؤكدان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلّ منهما.
- تتعهد الدولتان بالامتناع عن اتخاذ أيّ إجراء أو تدبير عسكري من شأنه أن يضاعف خطورة الأزمة بينهما.
- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى القمة بين الملك الحسن الثاني والرئيس بن بلة<sup>(١٥)</sup>.

ولم تكتمل ثلاثة أيام على هذه المحادثات التي وصفت إثر انتهائها بأنها مرّت في جوّ من الصراحة والإخاء، حتى اندلعت بين الجانبين حرب شرسة بمنطقة حاسي بيضة وتتجوب. وقد تمكنت في عُقبها القوات المغربية من السيطرة على أجزاء من الأراضي التي كانت

لم تكن دوافع هذا الرفض قانونيةً فحسب، بل اقتصادية أيضاً؛ ذلك أنّ الموارد المعدنية التي تزخر بها الأقاليم التي هي محلّ النزاع، يمكن عدّها دافعاً أساسياً لتراجع الجزائر عن التزاماتها. فقد جرى اكتشاف مناجم غنية وشاسعة في تلك الأقاليم، قُدّر احتياطيها بثلاثة ملايين طنّ، بنسبة ٥٠٪ من الحديد. وقد أوكلت السلطات الفرنسية قبل استقلال الجزائر إلى إحدى الشركات الفرنسية مهمة دراسة استغلال الحديد في هذه المنطقة الواقعة في الأراضي الجزائرية. وفي منتصف عام ١٩٦٣، جاء تقريرها النهائي، ليبيّن أنّ نسبة الحديد تبلغ نحو ٧٥٪، وأنّ هذا المعدن متوافر بكميات ضخمة. وقُدّرت الشركة أنّ إنتاجها، إضافةً إلى إنتاج موريتانيا، يمثل ٥٠٪ من احتياطات السوق الأوروبية من الحديد المستورد، وأوصت في تقريرها بضرورة نقل الحديد بعد استخراجها إلى ميناء أكادير.

”

الموارد المعدنية التي تزخر بها الأقاليم التي هي محلّ النزاع، يمكن عدّها دافعاً أساسياً لتراجع الجزائر عن التزاماتها

“

لكنّ الحكومة الجزائرية، بعد أن عُرض عليها الأمر، أصرت على نقله عبر أراضيها إلى ميناء وهران غرب الجزائر. وفي عام ١٩٦٣، وقّع المغرب اتفاقاً سرياً مع شركة فرنسية أخرى للقيام بالأبحاث نفسها في المنطقة. وكان هدف المغرب من ذلك هو الاستقلال المباشر للمنطقة بين المغرب والجزائر، وهو أمرٌ لم يحالفه النجاح<sup>(١٦)</sup>. كما تحتوي المنطقة على أكبر مخزون احتياطي من الفوسفات في العالم، مُكتشف عام ١٩٦٣؛ ذلك أنّ ١٢٠٠ كيلومتر منها أرضٌ فوسفاتية كلّها. وقد شُرع في استغلال المعدن في إقليم بوكراع الذي يبلغ احتياطه نحو ٩,٧ مليار طن، وهو يبعد عن ميناء العيون بـ ١١٠ كلم<sup>(١٧)</sup>.

علاوةً على ذلك، قامت الحكومة الجزائرية منذ استقلالها بممارسات تعزّز رفضها لفتح مفاوضات مباشرة مع المغرب. فقد راهنت على إمكانية تغيير النظام السياسي القائم به، وعدّت ذلك من بين مهمّاتها الأساسية<sup>(١٨)</sup>. كما طالبت بتأجيل مؤتمر مجموعة الدار البيضاء<sup>(١٩)</sup>

١٠ أحمد مهابة "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص ٢٤٢.

١١ علي، ص ١١٣.

١٢ الحسن الثاني، ص ١٤٢.

١٣ تكونت هذه المجموعة بدعم الملك محمد الخامس، وضمت خمس دول هي: مالي، وليبيا، وغانا، وغينيا، إضافةً إلى الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

١٤ عبد الجبار، ص ١٨١.

١٥ غالي، العلاقات الدولية، ص ٢٥١.

والإمبراطور هيلسلاسي اقترح عقد اجتماعات للقمة تحضرها بعض الدول العربية والأفريقية، إضافةً إلى الدولتين المتنازعتين. غير أن هذا الأمر لم يتحقق لأن الجزائر كانت تميل إلى معالجة النزاع في المجال الأفريقي من خلال منظمة الوحدة الأفريقية.

كانت المطالب المغربية تستند إلى أطروحة الحق التاريخي؛ إذ كان المغرب يسعى لتثبيت حدوده التي تدخل في إطارها جميع المجالات الترابية التي كانت خاضعةً في يوم ما لسيادته، أو كان يربطها بالعرش المغربي أحد الروابط الدينية أو السياسية. وهذا الموقف ليس وليد أوضاع التفاعلات السياسية والدبلوماسية التي عرفتها هذه الفترة، بل هو مطلب عبرت عنه جميع القوى الحية في البلاد المغربية<sup>(١٩)</sup>.

”

يبدو أن مفهوم الحق التاريخي، المبني على قاعدة الانتماء الديني، ضعيف إزاء أحكام القانون الدولي الوضعي في إثبات تبعية الأقاليم الجنوبية لمجال السيادة المغربية، خصوصاً أن مظاهر هذه السيادة كانت قد انقطعت أحياناً

“

يبدو أن مفهوم الحق التاريخي، المبني على قاعدة الانتماء الديني، ضعيف إزاء أحكام القانون الدولي الوضعي في إثبات تبعية الأقاليم الجنوبية لمجال السيادة المغربية، خصوصاً أن مظاهر هذه السيادة كانت قد انقطعت أحياناً في بعض هذه المناطق، كما هو الشأن بالنسبة إلى موريتانيا التي ظلت علاقتها بحكام المغرب منذ عام ١٧٤٠ رمزية، لا تتعدى أحياناً تقديم الهدايا أو طلب الدعم<sup>(٢٠)</sup>.

لقد أوجب ذلك ضرورة تعزيز الموقف بالأسانيد القانونية والسياسية لإظهاره أكثر انسجاماً مع أحكام القانون الدولي المعاصر. فتحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير فيها إلى هذا الحق، أو لدحض المزاعم التي تنتكر له أو تنفيه؛ من ذلك مثلاً معاهدة لالة مغنية، عام ١٨٤٥، وبروتوكولاً ١٩٠١ و ١٩٠٢ اللذان كرّسا التوسع الفرنسي في المناطق الجنوبية، دفع المغرب إلى اعتماد دعوة مراجعة حدوده مع الجزائر، بناءً على أن مقتضيات هذه المعاهدات بالنسبة إليه غير ملزمة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى بنود مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦ التي تعدّ سنداً يعتمد عليها أصحاب الحقوق التاريخية؛ لأن

موضوع النزاع، والتي كانت أقرب إلى تمركز قواتها من تمركز القوات الجزائرية<sup>(٢١)</sup>.

لقد حاول الطرفان تطويق آثار هذه المواجهة عبر تصريحات صحافية؛ من بينها أن الرئيس بن بلة، خلال ندوة صحافية في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، دعا مسؤولي المغرب إلى احترام الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في لقاء وجدة في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، ومن بينها كذلك لقاء مراكش في الفترة ١٥ - ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ بين بعض المسؤولين من المغرب والجزائر.

لكن تلك المحاولات لم تُفض إلى هدف محدد بسبب تباعد وجهات نظر الجانبين. فقد أصّر الجانب الجزائري على ضرورة انسحاب القوات المغربية من حاسي بيضة وتنجوب، في حين تمسك الجانب المغربي بانسحاب قوات الجانبين من المواقع المكتسبة قبل اشتباكات ٨ تشرين الأول/ أكتوبر. ونتيجةً لإخفاق المحادثات وعدم استطاعة الجزائر استعادة المناطق المذكورة، استولت قوات جزائرية على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين هو قصر إيش<sup>(٢٢)</sup>. وإزاء تفاقم حدة الصراع بين الدولتين ظهرت بوادر وساطة عربية وأفريقية. وفي محاولة لاحتواء النزاع عُقدت دورة استثنائية لمجلس جامعة الدول العربية صدرت عنه عدة توصيات، منها:

- إيقاف إطلاق النار فوراً.
- دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما المسلحة إلى مراكزها السابقة قبل بدء الاشتباك المسلح، على ألا يؤثر ذلك في الخلاف القائم بشأن الحدود.
- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بين البلدين.
- المبادرة إلى وقف الحملات الصحافية والإذاعية ضماناً لإيجاد جو من شأنه تيسير عمل اللجنة<sup>(٢٣)</sup>.

لم تنجح هذه التوصيات في إقامة السلام بالمنطقة ووقف إطلاق النار، على الرغم من تشكيل لجنة الوساطة بين البلدين المتنازعين، التي كانت تضم الجمهورية العربية المتحدة، وليبيا، وتونس، ولبنان. وقد أصدرت اللجنة قرار وقف إطلاق النار، كما حاول كل من عبد الناصر

١٦ رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٢)، ص ١٧٦.

١٧ غالي، الجامعة العربية، ص ١٤١.

١٨ غالي، العلاقات الدولية، ص ٢٥٣.

١٩ من ذلك موقف زعيم حزب الاستقلال غلال الفاسي في كتابه: دفاعاً عن وحدة البلاد.

٢٠ رضوان، ص ٩٧.

يتخذ قراراً صريحاً بهذا الخصوص. فقد جاء فيه أن جميع الدول الحاضرة تلتزم احترام الحدود التي تركها الاستعمار وقت حصول الدول على استقلالها؛ اجتناباً لما قد يسببه عدم احترامها من نزاعات ومشكلات<sup>(٢٤)</sup>.

وهكذا وجدت الجزائر في ميثاق المنظمة أساساً مرجعياً لتثبيت حدودها والحفاظ عليها، محاولةً بذلك منح شرعية للحدود التي ورثتها عن الاستعمار؛ من خلال سردها عدّة جوانب قانونية وعلمية من جهة، وسعيها لتقويض الحجج التي تقدّم بها المغرب في هذا الشأن، وجعل ذلك مؤثراً في القرار النهائي للجنة التحكيم الخاصة من جهة أخرى. والواقع أن دفاع الجزائر عن الحدود الموروثة عن الاستعمار مرتبط بالدرجة الأولى بتعزيز مكتسبات الثورة الجزائرية بوصفه بلد المليون شهيد، وبمحاولة الحفاظ على الدولة الناشئة بعد الاستقلال.

## الموقف المغربي

ظلّ المغرب يعارض مبدأ الحدود الموروثة، وتتضح هذه المعارضة من خلال مواقف أهمها:

- تأكيد المتواصل أنه وقع ضحية التقسيم الاستعماري، ومن ثمة لا يمكنه تطبيق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار؛ من أجل استكمال وحدته الترابية بضمّ الصحراء الغربية التي يرى أنها تشكّل جزءاً لا يتجزأ من إقليمه.
- تحفّظه على ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية؛ إذ جاء في نص تحفظه أنه، في ما يتعلق بتحقيق وحدته الترابية في إطار حدوده الحقيقية، من المهم أن يؤكّد أن توقيعه ميثاق المنظمة لا يمكن أن يُفسّر باعتراف صريح أو ضمني من جهته، ولا بتنازل منه عن مواصلة الدفاع عن حقوقه بالوسائل الشرعية<sup>(٢٥)</sup>.

يتضح التباين بين موقفي البلدين إلى حدّ التناقض؛ لذلك فمن الصعب الأخذ بحلّ تُراعى فيه الجوانب المتداخلة في قضية الحدود المغربية الجزائرية. يضاف إلى ذلك دخول هذين البلدين في علاقة اتصفت في كثير من الأحيان بنوع من التردد والحيطة، وإخفاق المساعي الدبلوماسية في إيجاد حلّ نهائيّ وعادل لهذه القضية. فقد كادت حرب الرمال تندلع من جديد عام ١٩٦٦، عندما أعلنت الجزائر عن

المؤتمر تضمّن حرص القوى الأوروبية والتزامها ضمان الوحدة الترابية للمملكة الشريفة، بما في ذلك جميع الأقاليم والأجزاء الترابية التي لم يجرِ اقتطاعها آنذاك من مجال السيادة المغربية كما هو الشأن بالنسبة إلى موريتانيا<sup>(٢٦)</sup>.

”

ترتكز الأطروحة الجزائرية على مبدأ التوارث الدولي وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار

“

## التعارض بين الموقف الجزائري والموقف المغربي

### الموقف الجزائري

ترتكز الأطروحة الجزائرية على مبدأ التوارث الدولي وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. ويعني مبدأ الحدود الموروثة *L'uti possidetis*، وهو من المبادئ المركزية في القانون الدولي، أن لكل طرف ما في حوزته أو تحت يده. ومن ثمة يُفرض هذا المبدأ إلى ثبات الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال، وهو يتكون من عنصرين هما: السند فوق الإقليم الذي يمنح الدولة التي تحوز الإقليم سنداً شرعياً في ممارسة سيادتها عليه، ومكان الحدود الذي يُبيّن المكان الذي ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم<sup>(٢٧)</sup>.

انطلاقاً من هذا المبدأ، جعلت الدولة الجزائرية قضية الحدود أحد أهم الأهداف الأساسية لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حلّ لهذه القضية. وتحركت الدبلوماسية الجزائرية بقوة على الصعيد الأفريقي خلال عام ١٩٦٣، وتمكنت من إقرار ذلك المبدأ وتصديقه ضمن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(٢٨)</sup>. فقد نصّت الفقرة الثالثة من ميثاق هذه المنظمة على التزام المؤسسين احترام السيادة والوحدة الترابية لكل دولة. وعلى الرغم من ذلك، ساد الغموض مقتضيات هذه المادة؛ ما جعل مؤتمر المنظمة المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٤

21 Laamouri, p. 112.

22 Boualem Bouguetaia, *Les frontières méridionales de l'Algérie: de l'indépendance à l'utipossidetis* (Alger: SNED, 1981), p. 177.

23 تاج الدين الحسيني، "وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء المغربية"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية الحقوق - الرباط، ١٩٨٤، ص ٣٣٨.

٢٤ سيدي محمد بن سيد أب، "مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار كآلية سلمية لحل المنازعات الحدودية الإفريقية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد ٤٩ (٢٠٠٤)، ص ٣١.

٢٥ المرجع نفسه، ص ٣٤.

إذ صرّح الرئيس الجزائري هواري بومدين، خلال العام نفسه، بأنّ الجزائر ليست لها أطماع ترابية وإقليمية في الصحراء الغربية، وأنها لا يمكنها، في الوقت نفسه، أن تتخلّى عن مبادئها السياسية، وأنّ من حقّها أن تناديّ بمبدأ تقرير المصير<sup>(٢٦)</sup>. كما عبّرت الحكومة الجزائرية، من خلال مذكرة مرفوعة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٦، عن استنكارها لاتفاق مدريد الثلاثي، وأكدت أنّ تسوية قضية الصحراء تُقرّر بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

اتخذ الملف الدبلوماسي، بعد توقيع اتفاقية مدريد، أبعاداً تُبيّن من خلال تطورها المرحلي أنّ الملف يكتسب من عامٍ إلى آخر عناصر تعقيد جديدة، جهويّاً وأفريقيّاً ودوليّاً. وتتمثّل هذه العناصر بتداخل عوامل تختلف في تأثيرها، وفي انعكاساتها على المساعي الأفريقية المتواصلة للتوفيق بين أطراف النزاع. ومن ثمة فإنّ الأمر يحتاج إلى خلق أوضاعٍ ديناميّةٍ مساعدةٍ على إيجاد حلّ دبلوماسي بدلاً من الحلّ العسكري؛ حفاظاً على التوازن بين بلدان شمال غرب أفريقيا. فما هي أبعاد ملف الصحراء؟ وما هي انعكاساته على الوضع العلائقي بين دول المنطقة؟

## تسوية ملف الصحراء والاستقطاب المغربي الجزائري

ظهر نزاع الصحراء في بدايته قضيةً من قضايا تصفية الاستعمار الغربي بالقارة السمراء، بين كلّ من المغرب وموريتانيا المطالبين باسترجاع هذا الإقليم لتسوية وضعيتهما الترابية والحدودية من جهة، وإسبانيا التي كانت تبسط سلطاتها الاستعمارية على هذا الإقليم من جهة أخرى<sup>(٢٧)</sup>. ففي عام ١٩٧٥، انتقل ملف الصحراء من نزاع المستعمر إلى تصفيته، ثمّ إلى نزاع جيوسياسي في المنطقة<sup>(٢٨)</sup>، وخصوصاً بعد إخفاق التنسيق المغربي الجزائري الموريتاني في تحديد الإقليم، وهو ما انعكس على مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية بكامبالا عام ١٩٧٥؛ إذ جرى تقديم مشروعين لقرارين متعارضين، هما:

- مشروع مغربي مرتكز على مبدأ الوحدة الترابية.

عزمها تأميم أحد عشر منجمًا، بما فيها منجم غارة جبيلات الموجود بمنطقة تندوف نقطة النزاع بين البلدين.

لقد كان المغرب يرفض التأميم؛ إذ عدّه منافياً لاتفاق قبول مهمّة لجنة التحكيم الأفريقية<sup>(٢٦)</sup>. في حين كانت الجزائر تصرّ على أنّه يدخل في إطار سيادتها لأراضيها. وأدّى تضارب الموقفين إلى التصعيد واللجوء إلى حشد القوات العسكرية مرةً أخرى في تندوف. كما أتبعت هذه السياسة بتوغّل جديد للقوات الجزائرية، في بداية تموز/يوليو ١٩٦٦، داخل منطقة فكك، ومناوشات عسكرية شهدتها منطقة بشار عام ١٩٦٧.

غير أنّ هذه المرحلة ستنتهي، بظهور بوادر انفراج جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، وتوقيع الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين معاهدة تعاون وصدقة وتضامن بإفران في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩. وقد اتفقا على تكوين لجنة تقنية مشتركة ولجان سياسية تُكلّف في المستقبل بالتنفيذ العملي لبرامج التعاون بين الدولتين في ميادين شتى. كما أنهما اتفقا على عدم استخدام القوة في علاقتهما، وعلى عرض قضاياهما على لجان مؤقتة للتحكيم والتوفيق<sup>(٢٧)</sup>.

استمرّ مسلسل شد الحبل في علاقات الجوار. وإنّ ما ساهم في تعقيد ملف النزاع الحدودي هو عدم القضاء على بُور الصراع على نحوٍ نهائيّ، وتشابك المصالح الاقتصادية والسياسية، علاوةً على تصادم الدول الفاعلة في المنطقة بعد الاستقلال، وظهور تحالفات جديدة بعد المسيرة الخضراء، واتفاقية مدريد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا، وهي تتضمن انسحاب إسبانيا وتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا. وقد أُعلن عن الاتفاق بالرباط في بلاغ مشترك إسباني - مغربي - موريتاني.

لكنّ الاختلاف يكمن في القيمة القانونية لهذه الاتفاقية الموقعة، كوثيقة دولية لتصفية الاستعمار الإسباني من الصحراء الغربية، وتسوية النزاع المغربي الإسباني، وتحديد النظام القانوني للإقليم. فقد رأت الجزائر أنّ الاتفاقية لن تُمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره<sup>(٢٨)</sup>؛

٢٦ تكونت هذه اللجنة خلال مؤتمر رؤساء القمة بمالي في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وقرّر أن تكون متألفة من ضباط جزائريين، ومغربيين، ومالين، وأثيوبيين.

٢٧ ليلي نادي "العلاقات المغربية الجزائرية من ١٩٦٣ إلى ٢٠٠١"، دبلوم الدراسات المعمّقة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - الرباط، ٢٠٠١، ص ٣٣.

٢٨ عبد السلام السفيري، "الملف الدبلوماسي لنزاع الصحراء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية"، رسالة ليل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، ١٩٨١، الرباط، ص ٣.

٢٩ علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي (بيروت: دار الحكمة للنشر، ١٩٨٠)، ص ٣٣٤.

٣٠ رضوان، ص ٢٢٨.

٣١ محمد العربي المساري، المغرب ومحيطه، ج ١ (الرباط: مطبعة المناهل، ١٩٩٨)، ص ٢٥٠.

الموافقة بالإجماع على هذه الصيغة الغامضة، فإنها تُثبت على نحو واضح حالة الانقسام التي أصبحت تعرفها القارة الأفريقية. فأطراف الصراع، وخصوصاً المغرب والجزائر، وجدت هذا الاتفاق ملائماً لإرادة كل منهما؛ إذ إنَّ الجزائر رأت أنَّ المنظمة لبَّت رغبتها في تقرير المصير والاستقلال المتمثل بقيام "الجمهورية الصحراوية". في حين رأى المغرب وموريتانيا أنَّ قرارات أديس أبابا لم تحقّق الاعتراف المنشود بكيان البوليساريو.

صاحب الصراع الدبلوماسي صراع عسكري؛ كالاقتباس المسلح الذي وقع في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ بأغلا الواقعة في الصحراء، على بعد ثلاثة كيلومترات من الحدود الجزائرية، بين وحدة عسكرية جزائرية وقوات مغربية. وقد أسفر ذلك الصراع عن وصول هذه القوات إلى أمغالا، وأسر أكثر من عشرين جزائرياً. وعاترضت قوات جبهة البوليساريو الانتشار المغربي والموريتاني في أجزاء من إقليم الصحراء بعد انسحاب إسبانيا منها. فقد كانت الجبهة تناهض اقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا؛ من خلال ضمّ ثلثي الإقليم إلى الأراضي المغربية وثلثه الآخر إلى الأراضي الموريتانية. وفي المقابل، كانت الجزائر تعارض هذا الاقتسام على أساس أنَّ السكان الصحراويين لم يُستفتوا في تقرير مصيرهم، على نحو ما كان مزمعاً عليه قبل الانسحاب الإسباني.

كشفت هذا الأمر، على نحوٍ جليٍّ، تدخُّل الجزائر في قضية الصحراء المغربية، وهو ما ظلت تكذبه الحكومة الجزائرية للحفاظ على موقفها الرسمي. وقد صاحب ذلك تسارع في وتيرة التسلح إذ تصاعدت ميزانية الحرب الجزائرية بنسبة ٢٠٪، وتجاوزت ٣٤٠ مليون دولار لشراء العتاد الحربي الذي طلبته من مصر عام ١٩٧٦<sup>(٣٧)</sup>. وفي هذا الإطار عزّزت القوات الجزائرية وجودها وتجهيزاتها في المنطقة، وهاجمت بعنف القوات المغربية الموجودة بأغلا، وهو الأمر الذي جعل الحسن الثاني يوجه رسالةً إلى الرئيس هوارى بومدين، في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٦، جاء فيها "أطلب منكم كذلك إمّا أن تعملوا بحرب مكشوفة ومعلنة جهاراً، وإمّا بسلام مضمون دولياً على جعل حدٍّ في المستقبل للقول السائد في بلادي وبين أفراد شعبي، إنَّ الجزائر يعادل مدلولها التقلب وعدم الوفاء بالعهود"<sup>(٣٨)</sup>.

تبقى حوادث أمغالا آخر نموذجٍ للاصطدام المباشر؛ ذلك أنَّ تفادي هذه المواجهة وجد موقفاً مؤيِّداً له في الإستراتيجيتين العسكريتين

مشروع جزائري متمسك بتطبيق مبدأ تقرير المصير وفق قرارات الجمعية الأمم المتحدة<sup>(٣٢)</sup>، وهو ما عبّر عنه وزير الإعلام الجزائري السابق عبد الحميد مهري بقوله: "إنَّ تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعني تعاطياً منهجياً مختلفاً لمشكلة الحدود. وإنَّ رفض منطق المغرب القائل بالحق التاريخي يعكس سياسةً صحيحةً، فهو منطق يتضمن معالجةً خاطئةً لمشاكل الدول العربية"<sup>(٣٣)</sup>.

”

أفرزت الدورة السادسة والعشرون لمجلس وزراء المنظمة المنعقدة في أديس أبابا، ابتداءً من ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦، انقساماً خطراً بين الدول الأعضاء بشأن الاعتراف بالبوليساريو، وهو ما زاد الوضع تعقيداً

”

في حين أفرزت الدورة السادسة والعشرون لمجلس وزراء المنظمة المنعقدة في أديس أبابا، ابتداءً من ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦، انقساماً خطراً بين الدول الأعضاء بشأن الاعتراف بالبوليساريو، وهو ما زاد الوضع تعقيداً؛ إذ طُرحت مسطّرتان، هما:

- مسطرة الاعتراف بجبهة البوليساريو حركةً تحريري، وفقاً للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحرير في مبابوتو<sup>(٣٤)</sup>.
- مسطرة إعلان الجمهورية الصحراوية، مع تأسيس حكومة في المنفى، وإمكانية اعتراف الدول الأفريقية بهذا الكيان<sup>(٣٥)</sup>.

حاول مجلس الوزراء الخروج بصيغة تراضٍ تنطلق من التقرير الذي أعدته اللجنة الأولى، والذي يُثبت بوضوح عدم قدرة المنظمة على اتخاذ موقفٍ مُوحّد بشأن الأوضاع المستجدة في الإقليم. فقد رأى هذا التقرير أنَّ الشعب الصحراوي أعلن قيام دولته المستقلة؛ ومن ثمة فإنه مارس حقه في تقرير المصير، الأمر الذي لم يُعدّ ممكناً معه الاعتراف بحركة تحرير. ثمَّ إنَّ الاعتراف بالدول ليس من اختصاص المنظمة، بل من اختصاص الدول<sup>(٣٦)</sup>. وهكذا يتضح أنه على الرغم من

٣٢ الحسيني، ص ٣٤٣.

٣٣ الشامي، ص ٢٢٧.

٣٤ كان تقرير لجنة التحرير يوصي بالاعتراف بجبهة البوليساريو، بناءً على أنها حركة التحرير الوحيدة في الصحراء الإسبانية التي تنازل من أجل استقلال الإقليم.

٣٥ الحسيني، ص ٣٤٤.

٣٦ المرجع نفسه، ص ٣٤٥.

٣٧ نادي، ص ٥٠.

٣٨ الحسن الثاني، انبعاث أمة، ج ٢١ (الرباط: مطبوعات القصر الملكي، ١٩٧٦)، ص ١٧.

ورافقه في تلك الحملة، إضافةً إلى الأعضاء الرسميين، وقد مهممٌ يضمّ رئيس فريق المعارضة الاتحادية في البرلمان وال كاتب العام لحزب التقدم والاشتراكية. وقد أوضح أنّ ارتباط الصحراء بالمغرب بعد توقيع اتفاقية مدريد أصبح أمرًا مؤكدًا على نحوٍ لا رجعة فيه؛ وذلك بإرادة السكان التي اتخذت عدّة أشكال. "الجماعة" التي لها طابع تمثيلي حقيقي أعلنت أنّ الصحراء جزء من المملكة، كما أنّ الانتخابات الحرّة كانت مناسبةً للصحراويين كي يعبروا بوضوح عن إرادتهم في أن يبقوا مرتبطين بالمغرب. وأخيرًا، فإنّ كلّ الأقاليم الصحراوية قدّمت عدّة مرات الولاء الذي يعدّ وفق القانون التقليدي المغربي تعبيرًا عن الارتباط بمجموع الكيان الوطني الذي يمثله أمير المؤمنين<sup>(٤٢)</sup>.

أدّى القرار المغربي المتمثّل بقبول الاستفتاء إلى تحوّل جديد في دينامية إحلل السلام في منطقة شمال غرب أفريقيا. وأدّى هذا القرار مباشرةً إلى ردّات فعلٍ، منها موقف الرئيس الجزائري الذي أشار إلى أنّ استفتاء تقرير المصير لن يكون له معنّى إلا في حال تنظيمه، وفي حال كونه حرًا، مشيرًا إلى ضرورة توافر شرطين رئيسيين هما: "انسحاب القوات والإدارة العامة المغربية"<sup>(٤٣)</sup>، وتحديد تاريخٍ لمسطرة واضحة من أجل إجراء الاستفتاء. كما عبّر عن أنّ وقف إطلاق النار يفترض مفاوضات واتفاقات بين الطرفين المعنيين (المغرب والبوليساريو)، وأنّ اللجنة الخاصة يمكن أن تساعد في الوصول إلى هذه النتيجة، كما أنّ الجزائر مستعدة لتقديم مساهمتها بهذا الشأن<sup>(٤٤)</sup>.

لقد كان ارتباط الموقف الجزائري بعملية المفاوضات من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي:

- إشراك جبهة البوليساريو بوصفها طرفًا مفاوضًا، على أساس أن تؤدّي الجزائر دور الوسيط.
  - إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس أن تخطط حدودها خلال المفاوضات.
  - إدماج عملية الاستقلال الاقتصادي لخيرات المنطقة في إطار التعاون داخل المغرب العربي.
- يتناقض ذلك كليًا مع الأطروحة المغربية من عملية التفاوض، فالمغرب يركّز على أنّ:

المغربية والجزائرية، ولدى المسؤولين السياسيين لهذين البلدين<sup>(٣٩)</sup>. وقد انتهجت الدبلوماسية الجزائرية من جديد حملةً غير مباشرة ضدّ المغرب في دعمها للامشروط لجبهة البوليساريو ميدانيًا؛ وذلك بتسليحها، ودفع عناصرها إلى القيام بهجمات عسكرية ضدّ المغرب بهدف إنهاكه اقتصاديًا. ومن ثمة إجباره على التراجع عن مواقفه والتنازل عن مطالبه، ودعم تلك الجبهة دبلوماسيًا، على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية، كإطار قانوني لفك النزاع الأفريقي بهدف حصول الجبهة على الاعتراف بها دولةً كاملة العضوية.

جعل هذا الأمر المنظمة إزاء تناقض موضوعي؛ نتيجةً لتطور مواقف الدول من الإجماع والتوافق الذي طبع مختلف قراراتها بصراعٍ خطير؛ إذ بدأت تلوح بوادر عجز المنظمة في أفق علاقات الدول الأطراف وبين المنظمة، خاصة بعد إخفاق الدول الأفريقية في عقد مؤتمر استثنائي لبحث الوضع في إقليم الصحراء، وفق القرار الذي اتخذته المسؤولون الإفريقيون خلال قمة جزيرة موريس ١٩٧٦<sup>(٤٥)</sup>، وهو الأمر الذي لم يحدث لأسباب مادية وموضوعاتية.

بناءً على ذلك، وخلال انعقاد مؤتمر القمة بالخرطوم عام ١٩٧٨، جرى تشكيل لجنة الحكماء؛ وهي تتكون من رؤساء دول كلّ من السودان، وتنزانيا، ومالي، ونيجيريا، وقد كانت مهمتها متمثلة بجمع المعلومات الكافية عن القضية، عبر الاتصال بالمغرب والجزائر وموريتانيا. واستنادًا إلى تقرير اللجنة الفرعية والأمين العام في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٩، أصدرت اللجنة الأفريقية توصيات خاصة بإجراء الاستفتاء في منطقة الصحراء ودفعها إلى اجتماع قادة رؤساء الدول الأفريقية الذي عُقد بمنزوتيا في تموز/ يوليو ١٩٧٩. وكان مفاد الردّ المغربي أنّ الشعب الصحراوي قد قرّر مصيره نهائيًا، من خلال نوابه في "الجماعة" الذين أبدوا تشبّهم بالوطن الأم.

وتأكّد هذا الاتجاه من خلال الموقف الذي عبّر عنه الحسن الثاني في ندوة صحافية، في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٨١، وذلك بوضع حدّ نهائي لمشكلة الصحراء المغربية، مشيرًا إلى رغبته في اقتراح حلّ أفريقي<sup>(٤٦)</sup>. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، توجّه بصفة شخصية إلى حضور أشغال مؤتمر نيروبي، على إثر "حملة" دبلوماسية واسعة شملت نحو ٩٠ دولةً.

٤٢ خطاب الملك الحسن الثاني في نيروبي، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية، قسم الصحافة والإعلام، ص ٧.

43 Berramdane Abdikaleq, *Le Sahara occidentale: enjeu magrèbin* (Paris: Karthala, 1992), p. 70.

٤٤ الحسيني، ص ٣٦١.

٣٩ الحسيني، ص ٤٨٠.

٤٠ رضوان، ص ٢٣٠.

٤١ الحسيني، ص ٣٥٩.

الصحراوية من الحصول على حق التمثيل، تحديداً بكل وضوح للأطراف المعنية بالنزاع؛ أي الجمهورية الصحراوية والمغرب. في حين رأى المغرب في قبول الجمهورية بذلك مخالفة واضحة لأحكام القانون الدولي العام بشأن ظهور الدول وتكوينها، وبخاصة المتوافرة على العناصر الرئيسية المتمثلة بالسكان، والسيطرة الفعلية على الإقليم، ووجود سلطة حاكمة ذات سيادة. ومن ثمة، فإن قبول الدولة بوصفها عضواً يخضع للتوافق على العناصر الأساسية الخاصة بقيام الدولة؛ لأن الاعتراف يعدّ قراراً سياسياً فحسب. وتؤكد تطبيقات الأمم المتحدة بهذا الخصوص أنّ قبول دولة ما عضواً يقتضي حصولها على الاستقلال شرطاً أول لقبولها. لذا، فإن إعلان الاستقلال من جانب واحد لا يمكن الأخذ به في القبول بعضوية ضمن منظمة الوحدة الأفريقية<sup>(٤٨)</sup>.

وهكذا أخفق جهد تسوية القضية ضمن إطار مؤسسي أفريقي، ليُحال ملف الصحراء على أنظار الأمم المتحدة التي تعاملت معه من زاوية سياسية، بناءً على القرار الذي حدّد الطرائق والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حلّ سياسي عادل وحاسم بشأن النزاع. فقد طالب هذا القرار طرفي النزاع، المغرب والبوليساريو، بالدخول في مفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق النار، تمهيداً للاستفتاء<sup>(٤٩)</sup>.

وبالتوازي مع ذلك، وإزاء اشتداد المهمة الدبلوماسية، اتجه المغرب إلى تعزيز وجوده الميداني مستفيداً من التحولات الدولية والعربية المتمثلة أولاً بسقوط الشاه ("دركي" أميركا)، وما فرضه من سعي أميركي من أجل رفع دعمها للأنظمة المتعاونة التي كان المغرب ضمنها، والمتمثلة ثانياً بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وما فرضه السعي الغربي لتعميم الخطوة المصرية وفكّ الحصار عنها. فذلك هو ما قدّمه المغرب في مؤتمر فاس ١٩٨٢، فضلاً عن لقاء شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بإفران عام ١٩٨٤.

تبعاً لذلك، استفاد المغرب من الدعم العسكري للإدارة الأميركية في عهد رونالد ريغان الذي اتجه إلى ضمان التوازن العسكري بالمنطقة<sup>(٥٠)</sup>. وقد اعتمد المغرب في هذا الصدد إستراتيجية عسكرية ذات شقين؛ تمثل الشق الأول بالوحدات المتنقلة التي وضعت على كاهلها عمليات تمشيط الإقليم وتطهيره من قوات البوليساريو، وتمثل الشق الآخر بإقامة جُدر دفاعية من الرمال والأحجار<sup>(٥١)</sup>. واكتمل

• الجزائر هي الطرف المعني بالنزاع بصفة أساسية؛ ومن ثمة ينبغي إجراء المفاوضات المباشرة معه.

• مغربية الصحراء مسألة نهائية لا تقبل أدنى تراجع.

• إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الأفريقية.

لكنّ تباعد وجهات النظر المتعلقة بأساسيات الجلوس إلى طاولة المفاوضات أدّى بالجزائر إلى ممارسة ضغط دبلوماسي لجعل المغرب إزاء الأمر الواقع، وذلك عن طريق قبول الجمهورية الصحراوية داخل منظمة الوحدة الأفريقية، وتكثيف هجمات البوليساريو؛ بهدف خلخلة التوازن الإقليمي لمصلحة أطروحة انفصالية.

وقد حددت لجنة المتابعة الإطار والشكليات التي سيجري فيها الاستفتاء إبان اجتماعها بالعاصمة الكينية نيروبي في آب/أغسطس ١٩٨١، وأشارت إلى أنّ السؤال الذي سيوجّه إلى الشعب الصحراوي هو الاختيار بين الاستقلال أو الاندماج في المغرب، على أن تقوم اللجنة بتعاون مع الأمم المتحدة، بتنظيم الاستفتاء. كما حددت اللجنة إبان اجتماع نيروبي بين ٨ و٩ شباط/فبراير ١٩٨٢ جميع الشكليات التي يجب أن يخضع لها وُقِف إطلاق النار وإقامة استفتاء بالمنطقة تحديداً شاملاً<sup>(٥٢)</sup>. لكنها لم تُشر مطلقاً إلى حركة البوليساريو بأي صفة، كما أنّ أيّ دولة لم تعترف بـ "الجمهورية الصحراوية"، وذلك بعكس ما كان عليه الأمر في المؤتمرات السابقة؛ ما يعني أنّ الموقف المغربي استطاع أن يكبح جماح التدهور الذي عرفته علاقاته بأفريقيا، والذي بلغ قمته في مؤتمر منروفيا عام ١٩٧٩<sup>(٥٣)</sup>.

على الرغم من الجهد السياسي والدبلوماسي الذي بذلته منظمة الوحدة الأفريقية، فإنّ هذا الجهد تعرض للانهايار بعد أن وقعت المنظمة في تناقض واضح؛ وذلك حينما أقدم أمينها العام آدم كودجو على استدعاء الجمهورية الصحراوية عضواً في المنظمة لحضور أشغال الاجتماع الوزاري بأديس أبابا، في ٢٣/٢/١٩٨٢، لبحث قضايا ذات طابع إداري، وبالخصوص قضية ميزانية المنظمة. وقد عدّ المغرب هذا الأمر غير قانونيٍّ وغير منسجمٍ مع الجهد السياسي والدبلوماسي الأفريقي الرامي إلى تسوية النزاع؛ لأنّ الاعتراف بهذا الكيان ينبغي ألا يسبق نتائج الاستفتاء<sup>(٥٤)</sup>.

ارتبطت مبادرة الأمين العام كودجو بانسحاب ١٩ دولة من الاجتماع في حين رأت الجزائر في تلك المبادرة، إضافةً إلى تمكين الجمهورية

٤٨ المرجع نفسه، ص ٤٠٦.

٤٩ ليلي، ص ٥٨.

50 Berramdane, p.139.

51 Delmas G. Jean, "L'évolution des barages, La Bataille des Frontières", at: [http://www.institut-strategie.fr/rihm\\_76\\_Delmaswps.html](http://www.institut-strategie.fr/rihm_76_Delmaswps.html)

٤٥ نادي، ص ٥٦.

٤٦ الحسيني، ص ٣٦٦.

٤٧ المرجع نفسه، ص ٣٦٧.

وعلى الرغم من التحولات الجوهرية التي طبعت علاقات دول المنطقة منذ عام ١٩٨٨، والتي تخللها فتح الحدود المغربية الجزائرية وانفراج الأزمة السياسية بينهما، وعلى الرغم كذلك من إنشاء اتحاد المغرب العربي قصد تمثين علاقات التعاون على مختلف المستويات<sup>(٥٥)</sup>، وظهر النظام العالمي الجديد المساعد على تفعيل دور الأمم المتحدة، لم تحدث مساهمة فعالة في حسم نزاع الصحراء وتسويته نهائياً.

فبعثة المينورسو المكلفة بتنظيم الاستفتاء جعلت الأمين العام وصياً على الصحراء المغربية، مختاراً للصلاحيات التي حُوِّل إليها. وعلى الرغم من ذلك، نجح في تحقيق لقاء بين وفدي المغرب والبوليساريو في الفترة الممتدة بين ١٧ و١٩ تموز/ يوليو ١٩٩٣ بالعيون، متجاوزاً بذلك إحدى الصعوبات الكبرى التي تعترض عندها "مسلسل" السلام بالمنطقة. وفي المقابل لم يُؤدَّ ذلك إلى تسوية الخلاف المرتبط بصفات المشاركين في الاستفتاء<sup>(٥٦)</sup>.

كانت هذه المشكلة من أشدّ المشكلات التي واجهت عملية إجراء الاستفتاء تعقيداً. فمن خلال التقرير الأساسي الذي شكّل الإطار العام لخطة التسوية التي تقدّم بها بيريز دي كويلار، والتي صدرت في تموز/ يوليو ١٩٩١، لم يكن حسم بشأن طريقة المشاركة في عملية تحديد الهوية؛ ما جعل هذا الجانب عرضة لتأويلات وتصورات كلّ طرف على حدة، ما عدا ما يتعلّق بقبول قوائم الإحصاء الإسبانية عام ١٩٧٤، وجعلها الأساس الذي يمنح الصحراويين حقّ المشاركة في هذا الاستفتاء. وقد حدث خلط نتجت منه مواقف متباينة بشأن من سيشارك فيه، وبشأن من لن يشارك فيه أيضاً. وتبدو الإحصاءات المقدمة من كلّ الأطراف متناقضة. ففي وقت رفضت فيه البوليساريو الإحصاء الإسباني في البداية، مقدّرةً سكان الصحراء بمليون نسمة، اتهمها المغرب بأنها تُدخل ضمن هذا العدد اللاجئين والمهاجرين الذين نزحوا إلى منطقة تندوف من دول أفريقية مجاورة.

بعد ذلك، عادت جبهة البوليساريو إلى القبول بالإحصاء الإسباني وقدّرت الزيادة التي طرأت عليهم في ما بعد بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ و١٥٪<sup>(٥٧)</sup>. وللخروج من هذا المأزق، عمدت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إلى صوغ خيارات أخرى للدور الذي يمكن أن تؤدّيه

ذلك بتحقيق اختراق مهمّ في المجال الدبلوماسي عبر توقيع المغرب اتفاقية الاتحاد العربي الأفريقي مع ليبيا عام ١٩٨٦؛ فمن خلال هذه الاتفاقية، جرى إيقاف الدعم الليبي للبوليساريو.

وهكذا قدّم الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار، في آب/ أغسطس ١٩٨٨، مخططه الهادف إلى تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء بتنظيم الأمم المتحدة ومراقبتها، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. وفي ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨، وافق المغرب وجبهة البوليساريو موافقةً مبدئيةً على مخطط السلام الأممي المقترح<sup>(٥٨)</sup>. وفي ضوء ذلك جرى تعيين ممثل خاص للأمين العام الأممي، فوضع خطة تفصيلية لتنظيم الاستفتاء. ثمّ إنّ مجلس الأمن أصدر، في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩١ القرار رقم ٦٩٠ الذي قضى بإنشاء بعثة أممية، أطلق عليها اسم "مينورسو"، للإعداد لأمر الاستفتاء والإشراف عليه، على أساس أن يبدأ سريان وقف إطلاق النار في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١<sup>(٥٩)</sup>.

كان المغرب يهدف من وراء قبول الاستفتاء إلى تخييب الأطراف الأخرى المتورطة في الصراع، من خلال تجاهله المقصود للدول التي ساعدت البوليساريو<sup>(٥٩)</sup>. وجاء تبلور مشروع الاستفتاء إفراراً لسلسلة تطورات نوعية في المنطقة، وموازيًا لعودة العلاقات المغربية الجزائرية - بعد قطيعة دامت ١٤ عامًا - على إثر لقاء ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ بين الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد.

وكانت في ذلك التقارب إشارة إلى تراخي قبضة المؤسسة العسكرية الجزائرية في توجيه سياسة الجزائر من جهة، ومساعدة داعمة لعملية التفاهم على خطة جرى التفاوض فيها طوال الفترة ١٩٨٨ و١٩٩٠، من جهة ثانية. ونُسجِل إخفاق سياسة المحاور الثنائية خصوصاً، بعد التجربة المُرّة لمحور المغرب - ليبيا، مقابل محور الجزائر - تونس - موريتانيا، وهي تجربة أدت إلى إضعاف الأطراف كلّها من جهة أخرى. وقد ارتبطت هذه التطورات بتراجع حدة الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي، من دون إغفال البروز المتصاعد للاستقطاب الفرنسي الأميركي وتبلور تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول الشمال الأفريقي.

٥٥ رضوان، ص ٢٣٩.

٥٦ المساري، ص ٢٩٨.

٥٧ أحمد مهاية، "الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٧، تموز/ يوليو ١٩٩٤، ص ١٩٥.

٥٢ جريدة العلم، ١١ آب/ أغسطس ١٩٨٨.

٥٣ المساري، ص ٢٧٩.

٥٤ ليلي، ص ٦٠.

في مجال تسوية هذا النزاع في حال عدم تقدُّم مخطط السلام الذي وضعته<sup>(٥٨)</sup>.

وبعد توقيع اتفاقية هوستن ١٩٩٧، جرى تعيين جيمس بيكر مبعوثاً شخصياً للأمين العام في الصحراء المغربية، بعد أن قضت المنظمة ستة أعوام في متاهة الاستفتاء. وكان موضوع تحديد هوية الأشخاص الذين تُفترض مشاركتهم في الاستفتاء الذي انطلق عام ١٩٩٤ قد وصل إلى باب مسدود، بفعل ممارسة الانفصاليين الذين أصروا على عدم إدراج عشرات الآلاف من أبناء الصحراء في لوائح الاستفتاء، إضافة إلى إغراقهم اللوائح المُعدّة بتندوف بأسماء أشخاص لا علاقة لهم بالمنطقة، وإعادة تسجيل هذه الأسماء بمخيمات الحمادة<sup>(٥٩)</sup>.

وفي تقرير لمجلس الأمن، في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٠، أكد كوفي أنان، بناءً على توصيات مبعوثه الخاص جيمس بيكر إلى الصحراء الغربية، دعمه الكامل للجهود المستمر الذي تبذله بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لتنفيذ خطة التسوية والاتفاقات التي اعتمدها الطرفان بشأن إجراء استفتاء حرٍّ ونزيه ومحيد، على الرغم من الخلافات الموجودة بين الطرفين المعنيين<sup>(٦٠)</sup>. غير أن الاختلاف الجذري في وجهات النظر، بشأن شروط إجراء الاستفتاء المتعلقة بتحديد هوية المشاركين، أوصل مسألة الاستفتاء إلى باب مسدود.

إزاء هذه الوضعية، أخذت الأمم المتحدة تدفع في اتجاه مشروع حلٍّ سياسي متفوّض فيه إزاء هذه الوضعية، وهو ما رأى فيه بعض المتتبعين دراسةً لإمكانية تصور خيار ثالث وفرضية اقتراحٍ لحلٍّ ما. وفاجأ المغرب الأطراف المعنية بقضية الصحراء في اجتماع برلين ٢٠٠٠، مقترحاً إجراء مفاوضات مباشرة مع البوليساريو في أفق التوصل إلى حلٍّ نهائيٍّ ودائم. وأعلن استعداده لفتح حوارٍ جادٍ مع الطرف الآخر لتحديد مآل الأقاليم الصحراوية في إطار وحدة المغرب وسيادته وتنظيمه الجهوي<sup>(٦١)</sup>؛ ما أدّى إلى قلب التوازن المغربي الجزائري بخصوص قضية الصحراء، ولا سيما بعد إعلان الأمم المتحدة مشروع الاتفاق - الإطار الخاص بالحكم الذاتي في تموز/ يوليو ٢٠٠١ الذي قوبل بمعارضة جزائرية شديدة.

٥٨ رضوان، ص ٢٤٠.

٥٩ مصطفى العراقي، "بيكر وقضية الصحراء"، جريدة الاتحاد الاشتراكي، ٣/٧/٢٠٠٢.

٦٠ عُرض التقرير في مجلس الأمن، في ٣١/٥/٢٠٠٠، بعنوان "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول قضية الصحراء الغربية ماي ٢٠٠٠"، وجرى اتخاذ القرار رقم ٢٠٠٠/١٣٠١ في الجلسة عدد ٤١٤٩، انظر على الرابط:

<http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/resolutions.shtml>

٦١ مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، التقرير الاستراتيجي حول المغرب لسنة ٢٠٠٠/٢٠٠١، العدد ٥٣ - ٥٤، ص ٩٢.

وينص هذا الاتفاق على انتخاب الأشخاص المسجلين في لوائح تحديد الهوية مدّة أربع سنوات للهيئة التنفيذية في الصحراء في المرة الأولى، وبعد ذلك يُحال أمر انتخاب الهيئة التنفيذية على أعضاء الهيئة التشريعية التي ينتخبها جميع المدرجين في لوائح الإعادة إلى الوطن بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، ممّن بلغوا ثمانية عشر عاماً.

ويجرى تحديد الوضع النهائي للأقاليم المذكورة من خلال استفتاء يتفق الطرفان على تاريخه خلال خمس سنوات تلي دخول الاتفاق - الإطار حيز التنفيذ. ويشارك في هذا الاستفتاء كلّ المقيمين في تلك الأقاليم طوال السنة التي تسبق الاستفتاء. وبعد الموافقة عليه تقترح الأمانة العامة للأمم المتحدة على كلّ من المغرب، والبوليساريو، والجزائر، وموريتانيا، والأمين العام للأمم المتحدة، توقيعه؛ بالنظر إلى أنّ هذه الأطراف كلّها مساندة للاتفاق<sup>(٦٢)</sup>.

لكنّ الجزائر عارضت هذا التوجه، وشنت حملةً دعائيةً ضدّ الاتفاق - الإطار، وسارعت إلى رفض تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠٠١<sup>(٦٣)</sup>، وهو ما أدّى إلى إحياء الملفات القديمة، وعلى رأسها ملف رسم الحدود بين البلدين، والتعاون الأمني بينهما، والتضارب في السياسات إزاء المشاريع الأوروبية والأميركية بالمنطقة، ولا سيما بعد سعي الجزائر للاندماج عسكرياً في المنظومة المتوسطة من خلال حلف الناتو، والاندماج اقتصادياً في الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة، والحرص الجزائري على إبعاد المغرب عن المجال الأفريقي، إثر الدعم الذي قدّمته الجزائر للمبادرة الليبية التي تتعلّق بالاتحاد الأفريقي، والتي أُعلن عنها في إطار القمة الأفريقية الاستثنائية سرت الثانية. وقد مثل حضور البوليساريو عائناً لإمكانية عودة المغرب إلى المنظمة الأفريقية التي أصبحت تُسمى بدءاً من هذه القمة "الاتحاد الأفريقي".

وفي المقابل اتضحت رغبة الجزائر في تقوية مكانتها من خلال حضورها القمة الفرنسية الأفريقية بياوندي، في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بعد أن قاطعت تلك القمة منذ بداية السبعينيات. هذا فضلاً عن عودة أجواء سباق التسلح الذي انخرطت فيه الجزائر عندما أقدمت على اقتناء أسلحة بريطانية بقيمة ٧,٥ ملايين دولار، ثمّ تلتها صفقتها العسكرية الضخمة مع روسيا التي اقتنت بمقتضاها أسلحةً بقيمة ٢,٥ مليار دولار، وذلك أثناء زيارة الرئيس بوتفليقة لروسيا.

٦٢ المرجع نفسه، ص ١٠٢.

٦٣ ليلي، ص ٧٧.

نهائياً، ومن أجل رسمٍ نهائيٍّ للحدود؛ انطلاقاً من مرجعية قانونية هي اتفاقية حزيران/ يونيو ١٩٧٢. وما يفسر سعي الجزائر لطرح الملف هو بروز مسعى مغربي لمراجعة الموضوع كله بعد ظهور أطروحة التقسيم، ولا سيما أنّ المغرب لم يصدّق نهائياً الاتفاقية التي كانت موافقة عليها مشروطة بالاستغلال المشترك للمناجم الحديد بتندوف، ودعم الجزائر لاسترجاع المغرب صحراءه، وهو أمرٌ لم يتم. لهذا كان من المنتظر أن يعرف هذا الملف تطورات متجددة بين البلدين، خاصة بعد أن زار بيتر فان والسوم المبعوث الشخصي لكوفي أنان المنطقة، وأعلن في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، أنه لا يمكن التوفيق بين مواقف الأطراف المعنية بالقضية.

لقد كان من المستحيل إيجاد حلٍّ يرضي جميع الأطراف، وقد وجد الرئيس بوتفليقة في تلك الزيارة فرصةً ليؤكد أنّ مسألة الصحراء يجب أن تُحلّ في إطار الأمم المتحدة؛ لأن مشكلة تصفية الاستعمار تخضع كلها لصلاحيات الأمم المتحدة<sup>(٦٦)</sup>. في حين أكد المغرب أنّ التسوية النهائية لملف الصحراء تمرّ عبر التوصل إلى حلٍّ سياسي شامل تقبله جميع الأطراف<sup>(٦٧)</sup>.

تبقى صيغة الحكم الموسّع للصحراء هي الصيغة الممكنة لحلّ المشكلات المتعلقة بها، إزاء انعدام إمكانية لفرض أيّ حلٍّ آخر على الأطراف المعنية، وإزاء محدودية الآثار التي تسعى الجزائر والبوليساريو لتهيئتها؛ من خلال إشاعة التمرد والخروج على القانون في الجنوب المغربي. ففكرة الحكم الذاتي تعود، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلى خطة بيكر الأولى المعروفة بـ "الاتفاق - الإطار"، وهي الخطة التي تضمنت، أوّل مرة، إمكانية حلّ ثالث لمشكلات الصحراء<sup>(٦٨)</sup>، بعد أن وصلت خطة الاستفتاء إلى باب مسدود.

إنّ سير المغرب في اتجاه إقامة نظام خاصّ لحكم ذاتي جهوي في الصحراء، على نحو جدي ومقنع، حتى لو رفض الطرف الآخر الحوار، سيكون له من دون شكّ وقعٌ إيجابي على المستوى الدولي؛ ما دام سيقوم على احترام إرادة سكان الإقليم وتمكينهم من تسيير شؤونهم بأنفسهم. وقد أثبتت التجربة في حالات مماثلة (في أوروبا نفسها) أنه كلما تحقّق ذلك خفّ الضغط الدولي وانحسر المد الانفصالي؛ لأنّ الحكم الذاتي الذي اقترحه الملك محمد السادس يتجاوز ما يُعرف

وفي مقابل رفض الجزائر والبوليساريو الاتفاق - الإطار، برز التوجه الذي تقوده الجزائر من أجل الهيمنة والتوسع المتمثل بخيار التقسيم؛ ذلك أنها اقترحت تقسيم الساقية الحمراء ووادي الذهب. وقد قدّم الأمين العام كوفي أنان تقريره لمجلس الأمن في ١٩ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ المتعلق بوضعية عملية التسوية الأممية بالصحراء والخيارات المستقبلية وهي:

- إجراء الاستفتاء.
- منح حكم ذاتي موسّع في إطار السيادة المغربية.
- تقسيم الصحراء بين البوليساريو والمغرب.
- سحب بعثة المينورسو من الصحراء<sup>(٦٩)</sup>.

يبدو أنّ الجزائر عملت في اتجاه الأخذ بخيار التقسيم، ليُفجّر صدام مغربي جزائري؛ إذ أعلن المغرب أنّ هذا الموقف يعكس رغبة الجزائر التوسعية ونزوعها إلى الهيمنة في المنطقة، كما أنه يُبطل دعاوى حقّ تقرير المصير التي كانت ترتكز عليها الجزائر نفسها في دعمها لجهة البوليساريو. ورأى المغرب أنّ هذا الأمر مناقض للمبادئ التي بُني عليها الاتحاد المغاربي. لذا فإنّ مشروع التقسيم المقترح يستهدف فعلاً تعسفاً لجزء من الأقاليم الجنوبية للمغرب، ويستهدف كذلك تقسيم القبائل والأفخاذ والأسر، من دون أخذ المصالح المشروعة للسكان المعنيين في الحسبان؛ وهو ما جعل المغرب يتهم الجزائر بمحاولة إفشال الحلّ السياسي التفاوضي لقضية الصحراء ونسفه، وبأنّ خطة التقسيم تهدّد المغرب وغيره بالبلقنة. وفي هذا السياق تُسجّل مسؤولية الدولة الجزائرية قانونياً وسياسياً<sup>(٦٥)</sup>.

وما زاد الوضع تأزماً، زيارة بوتفليقة مخيمات تندوف التي عُدتّ سابقة؛ إذ لم يسبق أن قام بذلك أيّ رئيس جزائري منذ عام ١٩٧٦. وقد كانت زيارته في نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٣، ليعلن بعدها أنّ قضية الصحراء ليست ملفاً يُطوى، وأنّ مصير الاتحاد المغاربي مرتين بها. كما أكد في رسالة بعث بها إلى رئيس جبهة البوليساريو، مواصلة الحكومة الجزائرية دعمها لهذه الجبهة، وأنّ الجزائر متشبثة بخيار تقرير المصير بوصفه حلاً لنزاع الصحراء وما يتطلّب من تطبيق لخطة التسوية.

أعلنت الجزائر، أواخر تموز/ يوليو ٢٠٠٤، استعدادها لرفع ملف الحدود مع المغرب إلى الأمم المتحدة من أجل الفصل في الخلاف فضلاً

٦٦ رشيد عفيف، "بيتر فان والسوم في ختام زيارته للمنطقة"، جريدة الأحداث المغربية، ١٩/ ١٠/ ٢٠٠٥.

٦٧ جريدة الأحداث المغربية، ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥.

٦٨ عبد الوهاب معلمي، "مقترح الحكم الذاتي"، جريدة الأحداث المغربية، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٥.

٦٤ جريدة الاتحاد الاشتراكي، ٢١/ ٢/ ٢٠٠٢.

٦٥ "بيان اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال"، جريدة العلم ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٢.

تأثير اختلاف الأنظمة السياسية والتباين الأيديولوجي بين الدولتين؛ إذ ينظر كل طرف إلى الآخر على أنه مصدر تهديد، كما صرح بذلك الرئيس هواري بومدين بقوله: "لا خلاف أن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات الأيديولوجية والسياسية وحتى الإستراتيجية بين بلدان المنطقة"<sup>(٧٠)</sup>.

السباق نحو الزعامة الإقليمية في المنطقة وما ارتبط بها من تضارب في المصالح بين الدولتين، ونهج لسياسة المحاور بالنسبة إلى الدولتين. الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة تندوف. الوضعية الداخلية للبلدين.

ضغوط البيئة الخارجية؛ وهي تتمثل بمحاولة الجزائر تمتين علاقاتها بالكتلة الشرقية إبان الحرب الباردة، وبرهان المغرب على المعسكر الغربي؛ لذلك حاول كل طرف الاستفادة من الحرب الباردة.

## خاتمة

بناءً على ماسبق، يتضح أن تجاوز الجوار الصعب ببعديه الجيوسياسي والجيوسراتيجي، وتطبيع العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، وتجاوز حالة الاحتراب واللاسلم، والمساهمة في صنع سلام دائم، كل ذلك مرتين بتصفية القضايا المعلقة بينهما.

وفي صدارة هذه القضايا قضية الحدود البرية، وقضية الصحراء. فإيجاد حل لهذا النزاع لا يمكن فصله عن نقاش جاد ومسؤول يُفضي إلى نموذج إيجابي من حسن الجوار والتعاون، وخصوصاً أن المنطقة تعيش تحديات أمنية عديدة. فقد أصبحت منطقة الساحل والصحراء مرتعاً خصباً للجماعات الإرهابية التي كشف خطورتها التدخل الفرنسي في شمال مالي، علاوة على قضايا الهجرة والمخدرات، والتهدية، وهو ما يُفوّت على المنطقة فرصاً تنموية حقيقية، في زمن أصبح فيه التكتل ضرورة ملحة. وهكذا ينبغي أن تسود قيم التقارب والتعاون بين الطرفين، وأن يسود التعامل الإيجابي مع المتغيرات الإستراتيجية في المنطقة.

بالجهوية ومجالسها التي تخضع حالياً لوصاية وزارة الداخلية، والتي ترتبط ببرامج الأحزاب السياسية.

ويتطلب هذا الأمر كثيراً من التمهيد والشجاعة السياسية؛ لأن سلطة الحكم الذاتي سوف تعتمد على انتخابات محلية يشارك فيها سكان المناطق المعنية، بناءً على لوائح تحديد الهوية ومدة الإقامة كما حددها القرار الأممي رقم ٢٠١١/١٣٥٩. وهذه الانتخابات تنبثق منها حكومة محلية ذات صلاحيات واسعة، وينبثق منها برلمان محلي منتخب وسلطة قضائية محلية؛ ما يعني وضع السلطات الثلاث (القضائية، والتنفيذية، والتشريعية) في منطقة الحكم الذاتي، مقابل السلطات نفسها على المستوى المركزي الوطني<sup>(٧١)</sup>.

لقد تأجج الصراع من جديد بعد دعوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في رسالة موجهة إلى اجتماع أبوجا، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛ لتوسيع سلطات المينورسو في الصحراء، لتشمل حقوق الانسان. وهو ما عدته حكومة الرباط افتعالاً لأزمة جديدة بين البلدين، ومحاولة تكتيكية لإحراج المغرب وإضعاف موقفه تجاه الرأي العام الدولي. من أجل ذلك استدعى المغرب سفيره بالجزائر للتشاور معه، وصرح ملك المغرب محمد السادس في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الـ ٢٨ لتنظيم "المسيرة الخضراء"، بأن خصوصاً يدفعون الأموال لشراء أصوات ومواقف لمنظمات تعادي بلاده؛ من أجل تعامل غير منصف مع المغرب في قضية إقليم الصحراء.

لكن عدم تطبيق هذا القرار نتيجة لصلابة الموقف المغربي وديناميته، ونتيجة لتمرير قرار دولي جديد بشأن الصحراء لا يخدش الموقف المغربي، أدّى إلى إضعاف موقف البوليزاريو وتعزيز موقف المغرب، وخوّل مجلس الأمن الدولي، من خلال قراره الأخير المتعلق بقضية الصحراء، كريستوفر روس، بدء جولات مكوكية، شريطة أن تكون حاسمة لبدء المفاوضات، مؤكداً أن عام ٢٠١٥ سيشكل منعطفاً جديداً في نزاع الصحراء.

بوجه عام، يمكن تفسير سوء الجوار بين الدولتين بعدة متغيرات داخلية وخارجية نُجملها في النقاط التالية:

متغيرات ذات طابع فردي مرتبطة بعوامل سيكولوجية لها علاقة بطبيعة القادة السياسيين في المغرب والجزائر (الخلاف بين الملك الحسن الثاني والرئيس أحمد بن بلة مثلاً).

٦٩ باهي محمد "ما هي العلاقة بين الحكم الذاتي والمجلس الاستشاري الصحراوي، جريدة الأيام، ٤/١١/٢٠٠٥.